

ملامح التصور التداولي في التراث البلاغي العربي *Features of the pragmatic perception in the Arabic rhetorical heritage*

د. ريمة كعبش

جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي(الجزائر)،

Kaabeche.ryma@univ-oeb.dz

تاريخ الإستلام: 2022 / 01 / 12 تاريخ القبول: 2023 / 05 / 28 تاريخ النشر: 2023 / 06 / 10

ملخص:

التداولية منهج غربي لساني يعنى باللغة أثناء الاستعمال، لكن المتتبع لجذوره في التراث العربي يجد آثاره واضحة، خصوصا في الدراسات البلاغية القديمة. وهذه الدراسة تهدف إلى تتبع التصورات التداولية في تلك الدراسات، ومن نتائجها أن أبحاث البلاغيين القدامى مليئة بالأبعاد التداولية حول الظواهر اللغوية وكيفية معالجتها للتوصل إلى معانيها ودلالاتها. الكلمات المفتاحية: بلاغة؛ تداولي؛ دلالة؛ عربي؛ لغة؛ لساني

Abstract:

Pragmatics is a Western linguistic approach concerned with language during use, but those who follow its roots in the Arab heritage find its effects clear, especially in ancient rhetorical studies.

And this study aims to follow the pragmatic perceptions in those studies, and one of its results is that the research of the ancient rhetoricians is full of pragmatic dimensions about linguistic phenomena and how to treat them to reach their meanings and significance. An abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article. It refers to the objective of the research, and the results reached in two paragraphs

Keywords: Arabic; Connotation; Language; Pragmatic; Rhetoric; Tongue

1. مقدمة:

إنّ المتتبع لما كُتِب حول التداولية من دراسات وأبحاث تتتبع مفاهيمها ودلالاتها، وظروف نشأتها وتطورها، ومبادئها وآلياتها باعتبارها نظرية لسانية غربية مؤسسة على أسس وقواعد منهجية، سيجد الكثير مما قيل حولها من قبل الغربيين تحديدا والذي نقله العرب عن طريق الترجمة.

لكن الدراسات التي تطرقت إلى أبعاد الدراسة التداولية لدى العرب القدامى سواء البلاغيين أو النحويين أو الأصوليين أو المناطق قليلة جدا، ومع ذلك حاولنا الاعتماد على أهم الدراسات التي تعرضت لحضور البعد التداولي في الدرس البلاغي العربي القديم، ولا يمكن الإشارة إلى هذا الحضور إلا من خلال المرور بالمصطلح (التداولية) والبحث عن مدلوله وعوامل ظهوره. فما مفهوم التداولية؟ ومتى ظهرت؟ وما هي دوافع ظهورها؟

أولا: مفهوم التداولية وظروف نشأتها

بالعودة إلى "جيو فري ليتش" *geoffrey leech* في كتابه "مبادئ التداولية" نجد أن تعريفه للتداولية (pragmatics) ينحصر في إطار مجال اشتغالها، إذ يقول: "يمكن أن نعرّف التداولية على نحو مفيد، أنها تدرس كيف أن ضروب التلفظ بالعبارات تكون لها دلالات في مواقف معينة." (ليتش، 2013) فكما يبدو من هذا التعريف أن "ليتش" يركز على دراسة اللغة من الناحية التواصلية، أي من خلال التواصل الذي يتم بين المتكلم والمخاطب، إذ يتم البحث عن معاني العبارات ودلالاتها في سياق معين، فهو يركز على الجانب الاستعمالي للغة في التواصل.

ويكشف "ليتش" في كتابه هذا عن الزمن الحقيقي الذي بدأت تظهر فيه التداولية إلى الوجود كدراسة لسانية تعنى بالمفروض، وذلك عندما يتحدث عن علاقتها بالنحو ودراسة كل ما هو تركيب نحوي، من خلال إشارته إلى إسهامات "تشومسكي" *Chomsky* في هذا الإطار في سنة 1950، حيث اعتنى "تشومسكي" بمركزية التركيب النحوي، وإن بقي كالبنويين ينظر إلى الدلالة بالإجمال وكأنها مشوشة وتناهى عن الوضوح. (ليتش، 2013)

لكن التداولية تمتد إلى أبعد مما تحدث عنه "ليتش"، إذ تم الحديث عنها وعن إجراءاتها في سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين، من خلال "تشارلز موريس" *Charles-Maurice* الذي يعتبر أول من أطلق مصطلح "تداولية" (Pragmatics) في كتابه "أسس نظرية العلامات" سنة 1938، وعرفها بقوله: "التداولية جزء من السيميائية، التي تعالج العلاقة بين العلامات، ومستعملي هذه العلامات." (أرمينكو، د/ت)) وقد بين "شارلز موريس" في كتابه هذا مختلف الاختصاصات التي تعالج اللغة وهي: أ- علم التركيب: ويعني النحو الذي يقتصر على دراسة العلاقات بين العلامات. ب- علم الدلالة: الذي يدور على الدلالة التي تتحدد بعلاقة تعيين المعنى الحقيقي القائمة بين العلامات وما تدل عليه.

ج- التداولية: التي تعنى بالعلاقات بين العلامات ومستخدميها. (روبول و موشلار، 2003) بهذا حدّد "موريس" مجالات البحث اللساني والدلالي، وقد حصر التداولية في الإطار النحوي على وجه الخصوص؛ إذ "تقتصر على دراسة ضمائر التكلم والخطاب وظرفي المكان والزمان (الآن، هنا)، والتعابير التي تستقي دلالتها من معطيات تكون جزئيا خارج اللغة نفسها، أي من المقام الذي يجري فيه التواصل." (روبول و موشلار، 2003)

فدراسته للكلام تركز على التركيب النحوي من ضمائر، وظروف زمان ومكان؛ أي مراعاة المقام/السياق الذي يجري فيه الكلام، إذ يتم تحديد الدلالة من خلاله وإن كان خارجا عن إطار اللغة/الكلام نفسها. لكن هذا التيار اللساني الجديد (التداولية) لا يزال إلى الآن مدارا للنقاش والبحث الغزير، كونه لم يستو بعد، لتشعبه وامتداده ليشمل العديد من المجالات المعرفية، فرغم جهود أعلامه ورواده في الإبانة عنه إلا أنه لا يزال يكتنفه بعض الغموض.

لابد من الإقرار بأن التداولية منهج نقدي ظهر عند الغربيين وتأثر به الباحثون العرب من خلال قراءتهم لما كُتب حوله، جراء غنى مباحثه ودينامية أدواته الإجرائية، فقد أخذوا يترجمون الكتب، ويكتبون المؤلفات، وينجزون الدراسات عن هذا العلم الجديد، في سبيل توضيحه والدعوة إلى توظيفه في مقارنة النصوص الأدبية، بهدف التجديد على مستوى تناول النصوص الأدبية وقراءتها قراءة نقدية حديثة، تبتعد عن ما هو مستهلك ومكرر توظيفه من مناهج أصبح النظر إليها على أنها قاصرة في تحليل الخطابات وتأويلها، كونها لا تستوعب الكثير من الجزئيات، بسبب تقيدها بما يمليه المنهج من طرق في التعامل مع النص الأدبي، والتي تحدّ من حرية الناقد في الوصول إلى ما يريد الوصول إليه.

لكن "تطويع التداولية للدرس العربي وتطبيقها عليه يشوبه بعض اللبس والضعف لأنها منهج غربي في مضمونه وتطبيقه، ولا يمثل نسقا عاما في كل اللغات، ولا يساوق عرف القصد في العربية، ولا يعبر تعبيرا دقيقا عن العناصر البلاغية في الخطاب العربي." (عكاشة، 2013)

وهذا أمر طبيعي؛ لأن كل نص له طابعه الخاص ودلالاته الخاصة، ويملي طريقة معينة في الدراسة، كما أن طبيعة النص الغربي ذاته تختلف عن طبيعة النص العربي (من حيث اللغة، والبلاغة، والدلالة، والتعبير) مما أدى إلى وقوع إشكالية على مستوى التطبيق في النص العربي نظرا لصعوبة التعامل مع المقولات المنهجية الغربية، والعجز عن فهم بعضها، ومن ثمة الوقوع في أخطاء عند التحليل والتقصي.

مهما كان التسليم بأن التداولية منهج غربي في أصله، إلا أن هذا التسليم لا يلغي القول بأن العرب قديما كانت لهم إسهامات كبرى في مجال قراءة الخطابات اللغوية والأدبية، فالنظرية اللسانية التداولية لها جذور ضاربة في أعماق التراث العربي القديم وخصوصا التراث البلاغي، وهذا الذي كشف عنه الكثير من النقاد العرب وهم يبحثون عن حضور الدراسة التداولية في الدرس البلاغي العربي القديم.

وهذا البحث الغرض منه هو "محاولة تأصيل التداولية في البلاغة وقد سمّوها "التداولية في البلاغة العربية" و"التداولية العربية" ويريدون بها مقاصد الخطاب في التعبير، كما أنهم زعموا أن "عبد القاهر الجرجاني" و"حازم القرطاجني" من مؤسسي التداولية العربية، وأسقطوا بعض الأفكار البراجماتية على بعض التراث البلاغي، ليؤصلوا لها في العربية." (عكاشة، 2013)

فالدراسات البلاغية التي طبقت العناصر التحليلية للتداولية كانت من قبل العديد من العلماء العرب القدامى كالجرجاني في أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، والسكاكي في مفتاح العلوم، والجاحظ في البيان والتبيين، والخفاجي في سر الفصاحة... وغيرها من الدراسات، ومن الضرورة بمكان أن نشير إلى أن التحليلات التداولية للظواهر الخطابية من قبل العلماء العرب القدامى كانت عميقة وغنية جدا، (على الرغم من إشارة بعض الباحثين أنها لم تكن مبنية على أسس وقواعد منهجية واضحة المعالم، ولم تكن محدودة في إطار محدد كما هو الحال عند الغربيين، وإشارة بعضهم الآخر إلى أنها كانت مصنفة ومبوبة، فهناك تفاوت بين الباحثين في النظر إلى هذه التحليلات، والآراء مختلفة في ذلك) يمكن الاستفادة منها خلال تطبيق المنهج التداولي وإجراءاته على النصوص الحديثة والمعاصرة.

ثانياً: مقولمة القصد عند التداولين الغرب والبلاغيين العرب

يعتبر القصد أولى مباحث النظرية التداولية عند الغربيين بل أساسها، وهو الهدف والغاية، فقد بحثوا عنه على مستوى الخطاب وقاموا بدراسته، "وتركيز التداولية على عنصر المقصدية في النصوص والخطابات يشير إلى تجاوزها سؤال البنية وسؤال الدلالة، واهتمامها بسؤال الوظيفة والدور والرسالة والسياق الوظيفي، ومحاولتها فهم العلاقات الموجودة بين المتكلم والمتلقي ضمن سياق معين؛ لأن البعد التداولي ينبني على سلطة المعرفة والاعتقاد." (حمداوي، 2015)

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن العلماء العرب قديماً قد درسوا القصد من اللغة، ووجوه استعمالها، لكن مفهوم القصد عند التداولين الغربيين يختلف عن مفهومه عند التداولين العرب، فهو عندهم مبني على فهم المتلقي لا مراد المتكلم أما عند العرب فقد جعلوا القصد غاية المتكلم. لقد اهتم "ابن جني" بدراسة اللغة، وقام بالتمييز بين اللغة والكلام، وعرفها في كتابه "الخصائص" (في باب القول على اللغة وما هي) بقوله: "أما حدّها: فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، هذا حدّها" (جاد الكريم حسن، 2016)؛ فكل لغة بالنسبة إليه تعبر عن أغراض متكلميها، وكل خطاب له قصد وغرض، لا يتضح هذا القصد إلا من خلال التواصل، وسياق الكلام.

إن هذا التعريف غني بالقيم التداولية، وأهم هذه القيم؛ أن اللغة ذات قيمة نفعية، تعبيرية، وهنا يتقاطع تعريف "ابن جني" للغة مع تعريف أصحاب المدرسة التداولية الغربية، إذ تعنى التداولية في منظوره بدراسة اللغة حال الاستعمال؛ أي حينما تكون متداولة بين مستخدميها. (جاد الكريم حسن، 2016) والخطاب عند "الأمدي" في كتابه "الإحكام" هو: "اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متبني لفهمه" (عكاشة، 2013)، فالأمدي يركز على ضرورة أن يكون للكلام قصد يتوجه إلى المتلقي ويسعى إلى إفهامه. أما مفهوم الخطاب عند "حازم القرطاجني" في كتابه "منهاج البلغاء": "هو أن يجعل مبدأ كلامه دالاً على مقصده، ويفتح القول بما هو عمدة في غرضه." (عكاشة، 2013) فالقصد هنا غاية المتكلم، فهو المرجعية والأساس في الابتداء بالكلام، وفي تحقيق الغاية من الكلام، لأن الناس بحاجة دائماً إلى معرفة القصد من الكلام.

كما أن معرفة مقاصد الكلام عند العرب تقتضي معرفة مقتضيات الأحوال، والوقوف على المقاصد العامة للخطاب، وقد ربط العلماء العرب خلال الدراسة والتحليل بين اللغة واستعمالها في الواقع، واشترطوا على المفسرين للنص معرفة علاقة النص بعلمه الخارجي للوقوف على مقاصده؛ (عكاشة، 2013) أي علاقته بالسياق الخارجي لما له من دور في توضيح مقاصد الكلام وغاياته المتنوعة، حتى يبدو معنى النص في ضوء سياق الاستعمال مغايراً للمعنى الظاهر. فالكلام يرد بأسلوب معين وفي سياق معين، والسياق هو الذي يملئ على مفسر النص معنى ما، ويتغير السياقات تتغير المعاني والمقاصد.

ثالثاً: المقام والدراسة التداولية الغربية والعربية

لقد اتفق الكثير من اللسانيين وفلاسفة اللغة على أن التداولية تعني: علم استعمال اللغة في المقام، ومن هؤلاء اللسانيين نذكر "فان دايك" van dijk الذي لم يخرج عن إعطاء دور بلاغي للنحو، مؤكداً على ضرورة انتقاء العبارات المناسبة للمقام، والتي تعتبر من مهام البلاغي لا النحوي، فمراعاة مقتضى الحال ومناسبة المقال للمقام، تدخل في إطار أدبيات علم المعاني. (الحباشة، 2008) فلا بد وفق "فان دايك" الأخذ بعين الاعتبار قضية المقام منذ بداية تشكيل الخطاب، من أجل توضيح الكلام للمخاطب، حتى يفسر هذا الكلام في إطار سياق معين.

وبالنسبة للبلاغيين العرب فقد تناولوا مبحث المقام بالوقوف على حدوده الاصطلاحية التفسيرية، وذلك من خلال "شروح التلخيص" للقزويني تحديداً، لكن تناولهم (أي الشراح) إياه كان من خلال

مقارنته بالحال، فالحال تعادل الكيفية النفسية للمخاطب، كما تقتزن بالزمان الحاضر، وما على الإنسان من صفات، أما المقام فيقتزن بالمكان، ويأتي بمعنى الرتبة كذلك. (الحباشة، 2008)

هكذا تم تحديد مفهوم المقام من قبل الشراح في علاقته الثنائية بالحال، فكان الفرق بينهما مائلا من خلال عرض هذه الأسس التي تميزهما عن بعضهما البعض.

أما من الناحية التطبيقية، أي من حيث البحث عن كيفية ظهور المقام على مستوى الخطاب، فالشراح لم يقوموا بجرد المقامات وتصنيفها، بل يعرضون بعضها عرضا سرديا بهدف إفادة القارئ وإقناعه بصحة القول، بالنظر إلى مدى تفاوت المقامات لتفاوت الأحوال. (الحباشة، 2008)

فعرض المقام- وفق هذا الرأي- بطريقة جزئية كان غير مشهود في الدراسات التداولية العربية؛ إذ إن الحديث عنه كان يأتي عرضا في سبيل تبيان معنى الخطاب في علاقته بهذا المقام/ السياق.

والأمثلة الواردة في ذلك كثيرة (على مستوى شروح التلخيص للقزويني) خصوصا عن علاقة المقام بالحال، ومدى الاختلاف بينهما، وإن كان التركيز أكبر على مستوى المقام دون الأحوال لشدة ظهور الأحوال، وأكثر هذه الأمثلة من القرآن الكريم، وتتسم بكونها كثيرة التداول، كقوله تعالى: "كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رُسُولا، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ"، فدراستهم لهذه الآية القرآنية كانت تشير إلى كيفية إيراد الرسول على مستوى الخطاب، إذ ورد معرفًا بلام العهد الخارجي الصريحي، وقد حقق المعنى المطلوب دون الحاجة إلى استخدام طريقة في التفريق أقوى كالتعريف بالعلمية، وإن كان المقام يقتضي التعريف باللام فحسب، فلو قيل "فعصى فرعون موسى" لأوقع ذلك في اللبس، ولأمكن عدم المطابقة بين مدلول "رسولا" ومدلول "موسى" فهما متطابقان، فقد سكت عن إيراد اسم العلم رغم كونه مقصودا، وفضلا عن ذلك أرفع درجة في التعريف، واستعمل التعريف باللام بشكل يناسب مقام التعريف وحال معرفة السامعين، انطلاقا من حصيلة معارفهم الإيديولوجية، بأن الرسول الذي أرسل إلى فرعون هو موسى، والحاصل أن المخاطب يتذكر موسى دون أن يقرأ اسمه في الآية بشكل أبلغ وأضمن مما لو أنه قرأه فيها، وذلك يذكرنا بمصطلح الاستراتيجية التداولية عند "هرمان". (الحباشة، 2008)

الملاحظ من هذا التتبع للمقام واستراتيجيته عبر المستويات الخطابية، ومن خلال الآيات القرآنية تحديدا أن الشراح قد ركزوا على تحليل الكلام تحليلا نحويا ثم بلاغيا بالإشارة إلى الحرف المعرف واسم العلم، ثم الإشارة إلى دواعي حذف الحروف من منطلق المعرفة المسبقة لها؛ أي بالتركيز على البعد الإيديولوجي والمعرفي للمرسل إليه، وفي هذا مراعاة لمقام المخاطب وحاله، ثم الإشارة إلى مدى قوة التعبير الأسلوبي من الناحية البلاغية، وهو ما أكسب الخطاب متانة وتناغما وأمكن من تأدية المعنى على أكمل وجه.

إن الدراسات البلاغية العربية القديمة التي تؤكد الارتباط بين دراسة اللغة واستعمالها في السياق كثيرة تند عن الحصر، وأهم هذه الدراسات ما جاء به "الجرجاني"، الذي يعتبر الأوحد الذي بحث عن الخصيصة البلاغية من خلال الشعر والقرآن في آن واحد. وانتقل في دراسته للقرآن من خلال مؤلفه دلالات الإعجاز من الغرابة الشعرية (أي من التخيل) إلى المناسبة المقامية أو السياقية (أي إلى تداولية لسانية). (البار، د/ت))

وفي دراسته للشعر، تحدث عن النظم الذي يعد بالنسبة إليه دليلا على الكفاءة الذهنية التي يعتمد عليها المرسل في إنجاز الخطاب، مع مراعاة مسألة المواءمة بين الكفاءة اللغوية الكامنة في الذهن وعناصر السياق الخارجي، وقد اعتبر النظم أبرز مستوى تتجلى فيه تلك الكفاءة. (الشهري، 2004)

بهذا، فإن العناية بمدلول الخطاب في علاقته بالسياق قديمة العهد من خلال نظرية النظم للجرجاني، هذه النظرية التي تركز على قضية الكفاءة في تشكيل الخطاب، والمقدرة على تأديته، وإيصاله إلى المتلقي، والتي لا تظهر إلا على مستوى التركيب النحوي المحكم النسيج.

رابعا نظرية الأفعال الكلامية في الدراسات الغربية والعربية

إن التلفظ هو الأساس الذي بنى عليه "أوستن" *Austin* نظرية الأفعال اللغوية، بوصفه "نشاطا ماديا نحويا يتوسل أفعالا قولية لتحقيق أغراض إنجازية (كالطلب والأمر والوعد والوعيد... الخ)، وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول). ومن ثم فهو فعل يطمح إلى أن يكون فعلا تأثيريا، أي يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المخاطب، اجتماعيا أو مؤسستيا، ومن ثم إنجاز شيء ما". (صحراوي، 2005)

فالتلفظ بهذا المعنى ممارسة ينجز على إثرها المرسل فعلا لغويا يتلاءم مع السياق، وهو ما اصطلاح عليه عند النحويين والبلاغيين العرب، وغيرهم من الفقهاء وعلماء الأصول بالإنشاء، والإنشاء ما اتحد قيامه بالذهن، والتلفظ به زمانا ووجودا كالطلب على أقسامه، والنداء، وقسم الإنسان على نفسه. (الشهري ع، 2004)

بهذا، لا يختلف العرب عن الغرب في اهتمامهم بإنشاء الكلام وأغراضه المختلفة، أي بحثهم عن كيفية إنجاز الفعل في إطار معين وفق حال معين.

تنبني نظرية الأفعال الكلامية عند "أوستن" على ثلاثة عناصر رئيسية هي: (حمدادي، 2015)

- 1- فعل القول ويعني قول شيء ما، ويتخذ مظهرا صوتيا وتركيبيا ودلاليا. مثل: أشكرك يا علي.
- 2- الفعل المتضمن في القول: ويعني إنجاز فعل معين ضمن قول ما، وقد يكون فعلا مباشرا أو غير مباشر. كصيغة الأمر في هذه الجملة: انتظري للحن الجديد.
- 3- الفعل الناتج عن القول: ويعني الآثار المترتبة عن قول شيء ما، كإقناع المخاطب، وحثه، وإرشاده، وتوجيهه، أو تضليله...

إن "أوستن" من خلال نظريته "الأفعال الكلامية" قد أشار إلى أن "الأعمال المضمنة في القول تتطلب مشاركة المخاطب فنحن لا ننشئ استفهاما أو إثباتا أو أمرا أو وعدا، إلا ونحن نتوجه إلى مخاطب معين. أما أعمال أثر القول نحو المواساة والحمل على الاعتقاد فيصح إنشاؤها مع إخفاء ذلك على المخاطب." (الحباشة، 2009)

فهذه النظرية تأخذ في الحسبان العلاقة بين المخاطب والمخاطب خلال إنجاز الفعل القولي، فالتواصل لا يؤدي أكله إلا من خلال التفاعل الذي يتم بينهما، والذي يكون بواسطة الإنشاء الطلبي خاصة المبني على الأمر، والاستفهام، والوعد...، وهنا تكون مشاركة المتكلم للمخاطب فعلية وناجعة، كما أن مقاصد الخطاب يتم إيصالها بنجاح.

ولعل هذا التفريق يوازي ما نجده في البلاغة العربية من تمييز بين الإنشاء الطلبي والإنشاء غير الطلبي، وإن كانت هذه الموازاة غير تامة بل جزئية، وذلك لاختلاف السياق المعرفي بين التصنيف البلاغي التراثي والتحليل التداولي المعاصر. (الحباشة، 2009)

فقد تعرض البلاغيون العرب القدامى إلى ما ناقشه "أوستن" من خلال تفريقهم بين الإنشاء الطلبي والإنشاء غير الطلبي، فكان اهتمامهم بالإنشاء القولي مشابه لما اهتم به "أوستن"، وإن كان ما توصل إليه هذا الأخير يبقى مختلفا نوعا ما عن ما توصلوا إليه بشأن هذا الإنشاء، كما أن طريقتهم في الدراسة مختلفة نوعا ما عن طريقة "أوستن"، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى اختلاف الرؤى والتصورات، والمرجعيات الفكرية والمعرفية، فضلا عن اختلاف البيئات.

لقد اهتم العلماء العرب أمثال "عبد القاهر الجرجاني" و"الرضي الاستراباذي" اهتماما كبيرا بالارتباط التداولي بين الأسلوب خبرا كان أم إنشاء، وبين معناه الإبلاغي ووظيفته التواصلية، كما اهتموا بالمعاني والأغراض البلاغية المتوخاة من الخطاب، وقد اعتبرا البنى التركيبية تابعة للوظيفة التواصلية، وليس العكس، فسلكا بذلك منهجا متميزا في تحليل بعض الظواهر التركيبية: كالتقديم والتأخير، والتعيين والإثبات والنفي... والتي لا تعدو أن تكون غايات تواصلية يسعى المتكلم إلى تحقيقها، أما بلغة المعاصرين فهي أفعال كلامية، يراد بها تضمين الخطاب فائدة تواصلية معينة. (روقاب، 2016)

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد التفت العلماء العرب إلى قضية التمييز بين الخبر والإنشاء أي تمييز المعنى، بين ما هو صادق وما هو كاذب، وهذا ما توجه إليه أيضا "أوستن" في نظرية الأفعال الكلامية، فالخبر يقبل الصدق والكذب والإنشاء خلافه، لكن هذا التمييز لم يرتبط بالصيغة التركيبية للجملة المفيدة، لأن الصيغة بحد ذاتها تكشف عن المعنى إذا كان خبريا أو إنشائيا... الأمر الذي جعل العلماء العرب لا يقومون بتقسيم الجمل ذات الصيغة الخبرية، كما فعل "أوستن" مع الجمل الخبرية الإنجليزية (الطبطبائي، 1994) إذن، فالخبر يخالف الإنشاء لدلالة الأول على قبوله ما هو صادق وما هو كاذب، ودلالة الثاني على عدم قبوله لما هو صادق وما هو كاذب، فالمعيار الذي به يعرف الخبر عن الإنشاء هو معيار الصدق والكذب، فضلا عن أن الخبر له نسبة خارجية، يقتضي أن يطابق ما هو خارجي حتى تتبين صحته، لأن الخبر يبحث عن الصدق ويرفض الكذب، أما الإنشاء ليس مشروطا أن يطابق ما هو خارجي، وإن كان كلاهما له خارج يطابقه أو لا يطابقه.

وإذا كان "السكاكي" يستند في تمييزه بين الخبر والإنشاء إلى لازم الصدق والكذب، فإن اللاحقون الذين جاؤوا بعده فقد سعوا إلى تحليل مفهوم الخبر والإنشاء على نحو أكثر دقة، فالقزويني يميز بينهما من حيث أن الكلام إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا يكون لها خارج الأول والخبر والثاني الإنشاء (الطبطبائي، 1994) إذن، المعيار الجديد في ذلك التمييز لدى "القزويني" يتعلق بمدى مطابقة الكلام للنسبة الخارجية، فالكلام يقبل الصدق أو الكذب إذا كانت له نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه. وحتى يتضح هذا الأمر، فهذا المثال يظهر كيف تكون هذه النسبة الخارجية وذلك من خلال عبارة:
- ستطلع الشمس غدا.

إن "الدسوقي" من خلال بحثه عن النسبة الخارجية في هذه العبارة أشار إلى أن الزمن المعتبر من الأزمنة الثلاثة هو الموافق لما اعتبرته النسبة الكلامية، فقولنا ستطلع الشمس غدا زمنه المعتبر هو الاستقبال، أما قولنا طلعت الشمس بالأمس فزمنه المعتبر هو الماضي. (الطبطبائي، 1994)
فخلاصة رأي "الدسوقي" أن الفرق بين الخبر والإنشاء ليس في وجود النسبة الخارجية فهي موجودة للإنشاء كما هي موجودة للخبر، وليس كذلك في تحقق وعدم تحقق المطابقة بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية فإنها كما لا تتحقق في الإنشاء كذلك قد لا تتحقق في الخبر، أما الفرق بينهما في أن المقصود من الخبر تحقيق المطابقة بين النسبتين وليس المقصود من الإنشاء ذلك (الطبطبائي، 1994)
وقد قدّم "الدسوقي" معايير أخرى لكي يتبين الفرق بين الخبر والإنشاء كمعيار القصد، كون أن الخطاب الخبري يختلف في مقاصده عن الخطاب الإنشائي لما لهذا الأخير من أقسام مختلفة تتعلق بالطلب، والنداء، والاستفهام، وغيرها من الأقسام.

إن دراسة اللغويين القدامى للأفعال الكلامية، أحدثت تطورا كبيرا في الدراسات اللغوية والأسلوبية العربية، فقد حاولوا فهم الآليات المتحكمة في إنجاز الأفعال الكلامية، وقد امتازت دراساتهم تلك بالدقة والتركيز، محاولين من خلالها التعقيد لها والتعريف بإجراءاتها التحليلية.

خامساً ظاهرة الاستلزام الحواري في الفكر الغربي، والفكر العربي القديم

ظهر مفهوم الاستلزام الحواري مع "غرايس *Grace* الذي حاول أن يضع نحواً قائماً على أسس تداولية للخطاب تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد المؤسسة لعملية التخاطب، فهو يؤكد أن التأويل الدلالي للعبارات في اللغات الطبيعية أمر متعذر إذا نظر فيه فقط إلى الشكل الظاهري لهذه العبارات، وعليه يقترح ما يأتي:

- معنى الجملة المتلفظ بها من قبل متكلم في علاقته بمستمع.

- المقام الذي تنجز فيه الجملة.

- مبدأ التعاون. (أدراوي، 2011)

بهذا، اهتم "غرايس" بكيفية تشكيل الخطاب والمعاني التي يحتويها، كما لم يغفل تأويل الخطاب وتأويل عميقاً، لأنه يرفض أن يقف على المعنى الظاهري للخطاب (المعنى المعلن) ويبحث عن المعنى العميق فيه (المعنى الضمني غير المعلن وهو المعنى المستلزم حوارياً)، وهذا المعنى لن يتم التوصل إليه إلا من خلال النظر في المقام الذي أنجز فيه الخطاب، والذي يقوم على مبدأ التعاون المتبادل بين المتحاورين، لأن الاستلزام الحواري يبدو معناه من اسمه، فهو يقتضي دراسة الخطاب في شكله الحواري والذي يتم إنجازه من قبل متكلم وسماع. ويتضح مفهوم "غرايس" حول ما يلزم من معنى الكلام معنى آخر، (والذي يتحقق إذا كانت صحة الثاني شرطاً لصحة الأول، وهي ظاهرة عامة تشمل كل كلام مهما كان) من خلال هذه الأمثلة:

- باع زيد منزله: يقتضي أنه كان يملك منزلاً

- فرح عمرو بالهدية: يقتضي أنه أهديت له هدية.

الملاحظ من هذه الأمثلة هو هذا الاقتضاء في إنشاء الخطاب، والذي يعني اللزوم العقلي الذي يحصل بين معنى وآخر، وينتهي عند العرب إلى الدلالة العقلية أو ما سماه "عبد القاهر الجرجاني" بمعنى المعنى. وله أكثر من تطبيق في البلاغة وأهمها هو الكناية كما بين ذلك البلاغيون. فكل كلام في الواقع يقتضي شيئاً آخر غير ما يدل عليه في الوضع. (الحاج صالح، 2012)

فالمتكلم قد يقول كلاماً ويقصد أمراً معيّنًا، والمخاطب قد يفهم أمراً آخر من الكلام الذي صدر عن المتكلم، كما أن المتكلم في كثير من الأحيان لا يصرح بما قام به أو ما ينوي القيام به لأسباب مختلفة خاصة به. ولا شك أن السياق هو الفاصل في هذا الشأن، كونه يمكن المخاطب من فهم مقصود المتكلم. لأن لكل مقال مقام ولكل مقام مقال (كما أشار البلاغيون القدامى)، فالتأويل لا بد أن يراعي الظروف المحيطة بالخطاب بداية من المتكلم في علاقته بالمخاطب، ونوعية العلاقة بينهما، وسياق الكلام، وما ينبثق عن الكلام من معاني. وبالعودة إلى نصوص الفكر اللغوي العربي القديم، نجد أن علماء اللغة العرب القدامى لم يهتموا فقط بدراسة اللغة، وإنما اهتموا أيضاً بالمتكلم، وأكّدوا على أهميته في إنجاز الخطاب.

لقد اشتروا على المتكلم أن يكون عارفاً بقواعد اللغة التي يتكلم بها، مما يجعله يمتلك تلك القدرة اللغوية والخطابية (القدرة ظهرت بأسماء مختلفة كالبدئية، والطبع، والسليقة، والملكة)، التي بواسطتها يتمكن من إنجاز فعل الكلام، كما أن المحلل للكلام لا بد عليه كذلك أن يعرف هذه القواعد اللغوية التي بموجبها يستطيع أن يقوم بفعل التأويل، وإنجاز الخطاب لا بد أن يراعي متطلبات المقام وفقاً للمرامي التي يريد بلوغها، وذلك لكي يصل إلى مرتبة الفصاحة والبلاغة. (أدراوي، 2011)

إن معظم اللغويين العرب القدماء كابن جني، والجرجاني، وابن خلدون، والسكاكي كانوا يربطون اللغة أثناء تعريفها بالغرض من استعمالها، وينظرون إلى الأغراض بأنها أساس كل كلام. يقول الجرجاني: "وجملة الأمر أن الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض." (أدراوي، 2011)

كل كلام له مقاصد وغايات يريد المتكلم أن تصل إلى المخاطب، وهذه المقاصد منها ما هو صريح مباشر ومنها ما هو خفي غير مباشر، ويتطلب مستويات في التأويل من تأويل أولي ابتدائي إلى تأويل نهائي يعتبر أعلى مستويات التأويل، وهذا الذي يفترضه الاستلزام الحوارية.

وما أشار إليه "السكاكي" في كتابه "مفتاح العلوم" هو أن " دلالة خواص الكلام تختلف عن دلالة تراكيبه ضرورة بحكم خصيصة التركيب من جهة وبحكم السياق الذي توظف فيه من جهة ثانية. (أدراوي، 2011)

فالكلام يتغير معناه بتغير السياق الذي يرد فيه، فقد يدل الكلام في مضمونه على أمر معين لكن عندما يأتي في سياق معين ينتقل معناه إلى معنى آخر أو معاني أخرى، لأن تعدد السياقات يؤدي إلى تعدد القراءات والتأويلات.

لقد كانت لـ"السكاكي" طريقة خاصة في الدراسة اللغوية البلاغية، تقوم على: " تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان ... ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره. (صحراوي، 2005)

فقد اهتم بالجانب التركيبي للكلام، وما يحققه من منفعة وإفادة (وهنا صميم المقاربة التداولية التي تركز على الجانب النفعي البراغماتي)، وما يؤثر إيجاباً على المتلقي الذي لا بد أن يستحسن ما يقرؤه، فضلاً عن مراعاة أحوال المتلقي عند إنجاز الخطاب وهو ما أشار إليه "بما يقتضي الحال ذكره".

خاتمة:

لقد اعتنى البلاغيون العرب القدامى بالخطاب، واتبعوا بعض إجراءات التحليل التداولي الغربي، في بحثهم عن طرائق تكوين الخطاب وإيراده على نحو معين، ودلالة هذا الخطاب وأبعاده التداولية، وعلاقة المتكلم بالمتلقي، كما بحثوا عن أفعال الكلام وعلاقتها بالسياق (أو مقتضى الحال) الذي له دور كبير في تبيان مقاصد الكلام.

لكن اعتماد البلاغيين القدامى على إجراءات التحليل التداولي الغربي لم يكن مقصوداً، فمقولات المنهج التداولي كـنظرية الفعل الكلامي، ونظرية الاستلزام الحوارية، على سبيل المثال لا تعود للبلاغيين العرب القدامى وإنما يرجع أصلها إلى الغربيين، فهم الذين جاؤوا بهذه المصطلحات النقدية وقاموا بالبحث عن مدى تداولها داخل الخطابات اللغوية، وتعمقوا في دراستها دراسة تداولية، باستنادهم إلى نظرية في المعرفة وخطوات منهجية مضبوطة في التحليل والنقد، وما أشار إليه البلاغيون العرب القدامى يتقاطع مع ما جاء به الغربيون وإن لم يستخدموا التسميات المعرفية نفسها، لكن طريقة تحليل العرب للخطابات اللغوية تشبه إلى حد كبير طريقة تحليل الغربيين، بل وتبدو أعمق من طريقة تحليلهم.

إن الدراسات البلاغية العربية القديمة التي اهتمت باللغة في الاستعمال كثيرة جداً، فكل من الجرجاني، والقرطاجني، والدسوقي، والسكاكي، والقزويني... وغيرهم كان لهم الفضل الكبير في إنارة طريق الباحثين في الخطاب اللغوي وكيفية دراسته دراسة تداولية تتفق وطبيعة فكرنا العربي، إذ يمكن السير على منوالهم في استقراء الظواهر الخطابية والبحث عن دلالاتها، كما لا نغفل ما جاء به الفكر النقدي الغربي من طروحات تخدم قراءتنا النقدية لنصوصنا الأدبية سواء أكانت شعرية أم نثرية، مع ضرورة الفهم الجيد والتطبيق الواعي لأدوات المنهج التداولي حتى لا يتم الوقوع في الخطأ.

الإحالات والمراجع:

1. جيفوري لبيتش، مبادئ التداولية، تر: عبد القادر قيني، إفريقيا الشرق، (المغرب، د/ط)، (2013)، ص 5
2. ينظر: المرجع نفسه، ص 8-9
3. فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، (د/ب)، (د/ط)، (د/ت)، ص 8
4. آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم (علم جديد في التواصل)، تر: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، مر: لطيف زيتوني، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت، لبنان، ط 1، 2003)، ص 29
5. المرجع نفسه، ص ن
6. محمود عكاشة، البراجماتية اللسانية التداولية (دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ)، مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا، (القاهرة، ط 2013، 1)، ص 4
7. المرجع نفسه، ص 7
8. جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب، مكتبة المثقف، (د/ب ط 1، 2015)، ص 4
9. عبدالله أحمد جاد الكريم حسن (2016)، اللغة وأصلها عند ابن جني، الموقع الإلكتروني: https://www.alukah.net/literature_language/0/100560
10. ينظر: المقال نفسه، على الرابط نفسه.
11. محمود عكاشة: البراجماتية اللسانية التداولية (مرجع سابق)، ص 31
12. المرجع نفسه، ص 31-32
13. ينظر: المرجع نفسه، ص ن
14. ينظر: صابر الحباشة: التداولية والحجاج (مداخل و نصوص)، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سورية، ط 2008، 1، ص 31
15. ينظر: المرجع نفسه، ص 12
16. ينظر: المرجع نفسه، ص 12-13
17. ينظر: المرجع نفسه، ص 12-13
18. عبد القادر البار: التداولية عند العرب القدامى (رؤيا في ضوء اللسانيات الحديثة)، مجلة الأثر، العدد الخاص: أشغال الملتقى الدولي الرابع في تحليل الخطاب، (د.م)، (د.ت)، ص 78
19. ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط 1، 2004، ص 6-7
20. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 2005، 1، ص 40 (21) عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب (مرجع سابق)، ص 29
21. عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب (مرجع سابق)، ص 29
22. ينظر: جميل حمداوي: التداوليات وتحليل الخطاب، ص 32-33
23. صابر الحباشة: الأبعاد التداولية (في شروح التلخيص للقرويني)، دار المتوسطة للنشر، تونس، ط 1، 2009، ص 127
24. ينظر: المرجع نفسه، ص ن
25. ينظر: جميلة روقاب: نظرية أفعال الكلام بين التراث العربي واللسانيات التداولية-أوستين وسورل نموذجا، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، جانفي 2016، ص 10
26. ينظر: طالب سيد هاشم الطيباني: نظرية الأفعال الكلامية (بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب)، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، (د/ط)، 1994، ص 47
27. ينظر: المرجع نفسه، ص 49
28. ينظر: المرجع نفسه، ص 40
29. ينظر: المرجع نفسه، ص 52
30. ينظر: العياشي أدراوي: الاستلزام الحوارية في التداول اللساني (من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها)، دار الأمان، الرباط، ط 2011، 1، ص 17-18

31. ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية (سلسلة علوم اللسان العرب)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2012، ص 237
32. ينظر: العياشي أدراوي: الاستلزام الحوارية في التداول اللساني (مرجع سابق)، ص 23-24
33. المرجع نفسه، ص 24
34. المرجع نفسه، ص 26
35. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب (مرجع سابق)، ص 49